

No. 35700

**Spain
and
Morocco**

Agreement on economic and financial cooperation between the Kingdom of Spain and the Kingdom of Morocco. Rabat, 6 February 1996

Entry into force: *5 June 1997 by notification, in accordance with article XI*

Authentic texts: *Arabic and Spanish*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Spain, 25 May 1999*

**Espagne
et
Maroc**

Accord de coopération économique et financière entre le Royaume d'Espagne et le Royaume du Maroc. Rabat, 6 février 1996

Entrée en vigueur : *5 juin 1997 par notification, conformément à l'article XI*

Textes authentiques : *arabe et espagnol*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Espagne, 25 mai 1999*

المادة الحادية عشرة :

يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بتاريخ اشعار الطرفين بعضهما البعض باستكمال الاجراءات الداخلة المتطلبه لهذا الغرض وينتهي العمل به في 30 يونيو 2001 . غير أن القروض المنصوص عليها في هذا الاتفاق يمكن استعمالها في حدود صلاحيات الحكومتين وذلك ابتداء من تاريخ التوقيع عليه .

ويستمر استعمال القروض الموافق عليها إلى غاية 30 يونيو 2001 حتى يتم الانجاز الكامل للعمليات المعنية .

يمكن للطرفين الاتفاق ، في الوقت المناسب ، على تمديد أجل اقتطاع المبالغ التي لم تصرف في نهاية الفترة المحددة في هذا الاتفاق .

وحرر في الرباط بتاريخ 6 فبراير 1996 باللفتين العربية والاسبانية وللنصير نفس الحجية .

من
الملكة المغربية

من
الملكة الاسبانية

أما القروض التجارية المتعلقة بمشاريع وعمليات خاصة بفعالين آخرين فإنها تعقد من طرف هؤلاء . وفي حالة طلب ضمانات من طرف الشركة الإسبانية للتأمين والقروض للتصدير (CESCE) لاستعمال هذه القروض فإنها تأخذ شكل ، حسب الحالات ، إما موافقة وزارة المالية والاستثمارات الخارجية للمملكة المغربية وإما كل ضمانات أخرى ترضى الشركة الإسبانية (la CESCE) بأنها مقبولة .

المادة الثامنة :

يتخذ الطرفان كل الترتيبات اللازمة لمواصلة انعاش الاستثمارات وإنشاء المقاولات المشتركة . ولهذه الغاية تشجع سلطات المملكة الإسبانية الاستثمارات الإسبانية المباشرة في المملكة المغربية .

يشجع المعهد الإسباني للتجارة الخارجية (ICEX) والشركة الإسبانية لتمويل التنمية (COFIDES) التعاون بين الهيئات المختصة في البلدين لإنشاء شركات ذات رأس مال مشترك . وتقوم بتزويد الشركات الإسبانية بالمعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار ، ونقل التكنولوجيا والموارد المالية بما فيها برامج الإتحاد الأوروبي وغيرها من الموارد المتعددة الأطراف وتتعاون لهذه الغاية مع المؤسسات المختصة بالمملكة المغربية .

المادة التاسعة :

يتفق الطرفان على مواصلة وتكثيف :

- تبادل بعثات رجال الأعمال بين البلدين ؛
- المشاركة المتبادلة في المعارض والقروض المنظمة في كلا البلدين ؛
- التعاون الوثيق بين هيئتهما الخاصة بتشجيع صادراتهما ، أي المركز المغربي لتشجيع الصادرات (CMPE) والمعهد الإسباني للتجارة الخارجية (ICEX) .

المادة العاشرة :

يتفق الطرفان على إنشاء لجنة مشتركة للمتابعة تجتمع بالتناوب على الأقل مرتين في السنة في كلتا العاصمتين وذلك لدراسة كل المسائل المتعلقة بتطبيق هذا الاتفاق .

تقوم هذه اللجنة كذلك بتحديد مسطرات إسناد القروض المنصوص عليها في هذا الاتفاق وكذا شروط وطرق استعمالها .

.../...

المادة الخامسة :

تستعمل التسهيلات الواردة في هذا الاتفاق حسب أحد الطرق التالية :

- القروض الصادرة فقط من صندوق المساعدة للتنمية (FAD) ؛
- القروض المختلطة المكونة من قروض صندوق المساعدة للتنمية (FAD) وقروض تجارية بالشروط المتفق عليها بالتوافق في إطار منظمة التعاون للتنمية الاقتصادية (OCDE) ؛
- قروض تجارية بالشروط المتفق عليها بالتوافق في إطار منظمة التعاون للتنمية الاقتصادية (OCDE) .

يتفق الطرفان بينهما على تمويل المشاريع أو أقساط القروض الخاصة ، كل حالة على حدة ، وفق المعايير الدولية والتزامات البلدين في ميدان قرض التصدير .

يتم استعمال قرض صندوق المساعدة للتنمية (FAD) ، قدر المستطاع ، بطريقة القرض المشترك وبنسبة محررة تبلغ 35% . إلا أنه ، وبهدف استعمال متوازن للموارد المالية ، يمكن للطرفين الاتفاق على الطرق والشروط الملائمة لكل مشروع (نسبة الإشتراك ، نسبة الفائدة ، مدة الإعفاء وأجل التسديد) .

المادة السادسة :

تبرم اتفاقات متعلقة بقروض صندوق المساعدة للتنمية (FAD) من الجانب الإسباني من طرف " مؤسسة القرض الرسمية (ICO) ومن الجانب المغربي من طرف وزارة المالية والاستثمارات الخارجية أو من طرف كل هيئة أخرى مغربية معينة من طرفه .

تستفيد قروض صندوق المساعدة للتنمية (FAD) المعقودة من طرف هيئات مغربية غير حكومة المملكة المغربية من ضمان المملكة المغربية .

المادة السابعة :

تكون القروض التجارية المخصصة لتمويل مشاريع وعمليات تحقق من طرف الدولة المغربية موضوع اتفاقات تبرم من طرف وزارة المالية والاستثمارات الخارجية للمملكة المغربية .

.../...

المادة الثانية :

تضع المملكة الاسبانية ، في إطار هذا الاتفاق ، رهن إشارة المملكة المغربية تسهيلات مالية يبلغ قدرها الاجمالي على الأقل 150 مليار بسيطة ، تخصص لـ :

- شراء مواد وخدمات اسبانية ؛
- تحقيق مشاريع ذات مصلحة مشتركة .

وتكون هذه التسهيلات المالية موزعة كالتالي :

- مبلغ 60 مليار بسيطة كقرض من " صندوق المساعدة للتنمية " (FAD) ؛
- مبلغ 60 مليار بسيطة كقرض للتصدير بالشروط المتفق عليها بالتوافق في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) ؛
- مبلغ إضافي قدره على الأقل 30 مليار بسيطة كقرض للتصدير بالشروط المتفق عليها بالتوافق في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) .

المادة الثالثة :

توزع قروض صندوق المساعدة للتنمية (FAD) التي هي موضوع هذا الاتفاق بصفة موحدة على شكل اقساط سنوية . ومع مراعاة لمقتضيات الفقرة السابقة ، فإن كل قسط يبقى التصرف فيه ممكنا إلى غاية 31 دجنبر من السنة المعنية وإلى غاية 30 يونيو 2001 بالنسبة لآخر قسط . ويحال المبلغ المتبقى برسم سنة 1996 والذي لم يتم استعماله قبل 31 دجنبر من نفس السنة على الفترة المتبقية لهذا الاتفاق .

وإذا قامت الحكوماتان بتشخيص مشروع يكتسي مصلحة خاصة ، وفي حالة ما إذا كانت المبالغ المتاحة بالنسبة للسنة المعنية غير كافية لتمويله ، يدرس الطرفان امكانية اعتماد مبلغ إضافي . ويقطع هذا المبلغ الإضافي من صندوق خاص لسنوات أخرى . ويمكن كذلك الاتفاق على خصم جزء أو كل هذا المبلغ الإضافي خارج هذا الاتفاق شريطة مراعاة توفر الاعتمادات بالنسبة لصندوق المساعدة للتنمية (FAD) في ميزانية اسبانيا للسنة المعنية .

المادة الرابعة :

ويغية خلق ظروف ملائمة لتنفيذ برامج تنجز من طرف القطاع الخاص ولتسهيل القرض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ولعمليات الشراكة يمكن وضع قروض تمويلية خاصة في إطار التسهيلات المنصوص عليها في هذا الاتفاق .

.../...

اتفاق
التعاون الاقتصادي و المالي
بين
المملكة الاسبانية
و
المملكة المغربية

إن المملكة الاسبانية والمملكة المغربية في إطار معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون ، الموقعة في 4 يوليوز 1991 ؛

- رغبة منهما في متابعة تنمية التعاون الاقتصادي والمالي في البلدين وذلك بالمساهمة الفعالة لقطاعيهما الخاص والعام ؛

- وإذ تحضرهما الرغبة في تضافر جهودهما قصد انعاش وتنمية بلديهما في إطار تعاون شامل ومستمر ومفيد للطرفين ؛

- وحرصا منهما على تنمية الاستثمار وإنشاء مقاولات في البلدين ، وعلى تشجيع كل مبادرة ترمي إلى تنمية الاتصالات بين المقاولات الإسبانية والمغربية ؛

- وبناء على النتائج المشجعة المحصل عليها من جراء تطبيق الاتفاق الاطار للتعاون الاقتصادي والمالي الموقع في 29 يونيو 1988 .

اتفقتا على مايلي :

المادة الأولى :

يهدف هذا الاتفاق إلى تنمية برنامج عام للتعاون الاقتصادي والمالي بالنسبة للفترة 1996 - 2001 . ويتم هذا التعاون من خلال إبرام عقود واتفاقات بين هيئات ومقاولات القطاعين العام والخاص للبلدين .

.../...

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

**ACUERDO DE COOPERACION ECONOMICA Y FINANCIERA ENTRE
EL REINO DE ESPAÑA Y EL REINO DE MARRUECOS**

El Reino de España y el Reino de Marruecos, en el marco del Tratado de Amistad, Cooperación y Buena Vecindad de 4 de julio de 1991,

Deseosos de proseguir el desarrollo de la cooperación económica y financiera entre ambos países, con la participación activa de sus sectores público y privado;

Animados por la voluntad de aunar sus esfuerzos para fomentar el desarrollo de ambos países en el marco de una cooperación global duradera y mutuamente provechosa;

Interesados en promover la inversión y el establecimiento de empresas en los dos países y en alentar cualquier iniciativa dirigida a ampliar los contactos entre empresas españolas y marroquíes;

Animados por los resultados obtenidos en la aplicación del Acuerdo Marco de Cooperación Económica y Financiera de 29 de junio de 1988;

Han convenido:

ARTICULO I

El objeto del presente Acuerdo es desarrollar un programa global de cooperación económica y financiera para el período 1996-2001. Esta cooperación se realizará a través de contratos y acuerdos entre los organismos y empresas del sector público y privado de los dos países.

ARTICULO II

En el marco del presente Acuerdo, el Reino de España pondrá a disposición del Reino de Marruecos facilidades de financiación por un importe total de 150.000 millones de pesetas como mínimo destinadas a:

- la adquisición de bienes y servicios españoles;
- la realización de proyectos de interés común.

Estas facilidades financieras se distribuirán de la siguiente forma:

- créditos del Fondo de Ayuda al Desarrollo (FAD) por valor de 60.000 millones de pesetas;
- créditos a la exportación en condiciones del Consenso OCDE por valor de 60.000 millones de pesetas;
- y un montante adicional no inferior a 30.000 millones de pesetas en créditos a la exportación en condiciones del Consenso OCDE, cuya cifra constituye un mínimo.

ARTICULO III

Los créditos del Fondo de Ayuda al Desarrollo (FAD) objeto de este Acuerdo serán distribuidos uniformemente en tramos anuales. A reserva de lo dispuesto en el párrafo siguiente, la disponibilidad de cada tramo se mantendrá en vigor hasta el 31 de diciembre del año correspondiente y hasta el 30 de junio del año 2001 para el último tramo. El importe correspondiente al año 1996 y no comprometido a 31 de diciembre del mismo año podrá ser utilizado durante el resto del período de vigencia del presente Acuerdo.

En el caso en que los dos gobiernos hubieran identificado un proyecto de interés particular y las disponibilidades para el año correspondiente resultaran insuficientes para su financiación, las dos partes examinarán la posibilidad de asignar un importe adicional. Este complemento será deducido de los fondos previstos para las otras anualidades. También podrá acordarse que una parte o la totalidad de ese importe complementario esté constituida por disponibilidades de FAD externas a este Acuerdo, sujeto a la existencia de fondos disponibles en las dotaciones anuales previstas en los Presupuestos Generales del Estado español del ejercicio correspondiente.

ARTICULO IV

Con el fin de favorecer la ejecución de proyectos a realizar por el sector privado y facilitar el crédito a los pequeños y medianos proyectos y a las operaciones de asociación empresarial, se podrán establecer líneas de financiación específicas en el marco de las facilidades previstas en el presente Acuerdo.

ARTICULO V

Las facilidades previstas en el presente Acuerdo se utilizarán según las siguientes modalidades:

- créditos procedentes exclusivamente del Fondo de Ayuda al Desarrollo (FAD);

- créditos mixtos compuestos de crédito FAD y de crédito comercial en las condiciones del Consenso OCDE; y
- créditos comerciales en las condiciones del Consenso OCDE.

La financiación de proyectos y de líneas de créditos específicos será acordada caso por caso entre ambas partes de acuerdo con las normas internacionales y los compromisos de los dos países en materia de crédito a la exportación.

La utilización del crédito FAD se efectuará, en la medida de lo posible, según la modalidad de crédito mixto con un elemento de liberalidad del 35%. Sin embargo, con el fin de mantener una utilización equilibrada de los recursos de financiación, las partes podrán convenir las modalidades y las condiciones (tasa de mezcla, tipos de interés, períodos de gracia y amortización) más adecuados a cada proyecto.

ARTICULO VI

Los acuerdos relativos a los créditos FAD serán concluidos por parte española por el Instituto de Crédito Oficial (ICO) y por parte marroquí por el Ministerio de Finanzas e Inversiones Exteriores o por cualquier otra entidad marroquí designada por éste.

Los créditos FAD contraídos por entidades marroquíes distintas del Gobierno del Reino de Marruecos se beneficiarán de la garantía del Reino de Marruecos.

ARTICULO VII

Los créditos comerciales destinados a la financiación de proyectos u operaciones a realizar por el Estado marroquí serán objeto de acuerdos que concluirá el Ministerio de Finanzas e Inversiones Exteriores del Reino de Marruecos.

Los créditos comerciales relativos a proyectos y a operaciones realizados por otros operadores serán contraídos por éstos. Cuando por la Compañía Española del Seguro de Crédito a la Exportación (CESCE) se requiera una garantía para la utilización de dichos créditos, ésta revestirá, según los casos, la forma de aval del Ministerio de Finanzas e Inversiones Exteriores del Reino de Marruecos o bien cualquier otra garantía a satisfacción de CESCE.

ARTICULO VIII

Ambas partes adoptarán las medidas adecuadas para continuar promoviendo la inversión y la creación de empresas conjuntas. A este efecto, las autoridades del Reino de España favorecerán las inversiones españolas directas en el Reino de Marruecos.

El Instituto Español de Comercio Exterior (ICEX) y la Compañía Española de Financiación del Desarrollo (COFIDES) desarrollarán la cooperación entre los organismos competentes de los dos países para la creación de empresas conjuntas. Difundirán entre las empresas españolas información sobre oportunidades de inversión y de transferencia de tecnología, y sobre las fuentes de financiación, incluidos los programas de la Unión Europea y otros recursos multilaterales, cooperando a estos efectos con las instituciones competentes del Reino de Marruecos.

ARTICULO IX

Ambas partes acuerdan continuar e intensificar:

- El intercambio de misiones de hombres de negocios entre los dos países;
- La participación recíproca en ferias y exposiciones organizadas en los dos países; y
- Una estrecha cooperación entre sus organismos respectivos de promoción de las exportaciones, es decir el Centre Marocain de Promotion des Exportations (CMPE) y el Instituto Español de Comercio Exterior (ICEX).

ARTICULO X

Ambas partes acuerdan crear un Comité Conjunto de Seguimiento que se reunirá, al menos, dos veces al año, alternativamente en las dos capitales, con el fin de examinar todas las cuestiones relativas a la aplicación del presente Acuerdo.

Este Comité fijará igualmente los procedimientos de imputación de los créditos previstos por el presente Acuerdo, así como sus condiciones y modalidades de utilización.

ARTICULO XI

El presente Acuerdo entrará en vigor en la fecha en que las partes se hayan comunicado la conclusión de los respectivos requisitos internos necesarios a este efecto y expirará el 30 de junio de 2001. Sin embargo, los créditos previstos en este Acuerdo podrán ser puestos en vigor, dentro de los límites de las competencias de ambos Gobiernos, a partir de la fecha de su firma.

Los créditos aprobados a 30 de junio de 2001 continuarán siendo utilizados hasta la realización íntegra de las operaciones correspondientes.

Ambas partes podrán acordar en el momento oportuno la prórroga del plazo de imputación de las cantidades no comprometidas al finalizar el período fijado por el presente Acuerdo.

Hecho en Rabat, el 6 de febrero de 1996, en lenguas española y árabe, siendo ambos textos auténticos.

POR EL REINO DE ESPAÑA
"a.r."



Javier Gómez Navarro,
Ministro de Comercio y Turismo.

POR EL REINO DE MARRUECOS



Mohamed Kabbaj,
Ministro de Finanzas y de
Inversiones Exteriores.

[TRANSLATION — TRADUCTION]

AGREEMENT ON ECONOMIC AND FINANCIAL COOPERATION BETWEEN THE KINGDOM OF SPAIN AND THE KINGDOM OF MOROCCO

The Kingdom of Spain and the Kingdom of Morocco, further to the Treaty of Friendship, Good-Neighbourliness and Cooperation of 4 July 1991,

Wishing to promote the development of economic and financial cooperation between the two countries, with the active participation of the private and public sectors,

Determined to take joint action to promote the development of the two countries through comprehensive, lasting and mutually beneficial cooperation,

Eager to promote investment and the establishment of enterprises in the two countries and to encourage all initiatives aimed at creating closer contacts between Spanish and Moroccan enterprises,

Encouraged by the results of the implementation of the Basic Agreement on Economic and Financial Cooperation of 29 June 1988,

Have decided as follows:

Article I

The aim of this Agreement is to develop a comprehensive programme of economic and financial cooperation for the period from 1996 to 2001. Such cooperation shall be achieved through contracts and agreements between the agencies and enterprises of the public and private sectors in the two countries.

Article II

Pursuant to this Agreement, the Kingdom of Spain shall make available to the Kingdom of Morocco credit facilities amounting to a total of at least 150,000 million pesetas, to be used to finance:

The purchase of Spanish goods and services;

The implementation of projects of common interest.

These financial facilities shall take the form of:

Credits from the Fondo de Ayuda al Desarrollo (FAD) amounting to 60,000 million pesetas;

Export credits on Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD) Consensus terms amounting to 60,000 million pesetas;

Additional export credits on OECD Consensus terms amounting to no less than 30,000 million pesetas.

Article III

The FAD credits referred to in this Agreement shall be released in equal annual instalments. Except in the circumstances provided for in the following paragraph, each instalment shall be available for use until 31 December of the relevant year and, in the case of the final instalment, until 30 June 2001. Any monies allocated for use during 1996 which remain uncommitted by 31 December of that year may be used at any time while this Agreement remains in force.

Should the two Governments identify a project of particular interest and the financial appropriations for the relevant year be insufficient to fund it, the two Parties shall examine the feasibility of allocating an additional sum. Such an additional sum shall be deducted from the appropriations for other years. It may also be agreed that part or all of such an additional sum may be drawn from FAD resources not covered by this Agreement, subject to the availability of funds in the annual appropriations provided for in the general budget of the State of Spain for the relevant fiscal year.

Article IV

In order to encourage implementation of private-sector projects and facilitate the granting of credit to small and medium-size projects and joint ventures, specific lines of credit may be established as part of the facilities provided for in this Agreement.

Article V

The facilities provided for in this Agreement shall be available in the following forms:
Credits provided exclusively by FAD;

Mixed loans comprising FAD credits and commercial credits on OECD Consensus terms; and

Commercial credits on OECD Consensus terms.

Project funding and specific lines of credit shall be agreed by the two Parties on a case-by-case basis in accordance with international norms and the undertakings of each country with regard to export credits.

As far as possible, FAD credits shall be used in the same manner as mixed loans, with a 35 per cent grant element. However, with a view to maintaining a balanced use of financial resources, the Parties may agree on the modalities and conditions best suited to each project (proportion of mix, rate of interest, grace and amortization periods).

Article VI

The FAD credit agreements shall be concluded, on the Spanish side, by the Instituto de Crédito Oficial and, on the Moroccan side, by the Ministry of Finance and Foreign Investments or any other Moroccan body designated by the Party.

All FAD credits negotiated by a Moroccan body other than the Government of the Kingdom of Morocco shall be guaranteed by the Kingdom of Morocco.

Article VII

Commercial credits for the funding of projects or operations to be carried out by the Moroccan State shall be the subject of agreements to be concluded by the Ministry of Finance and Foreign Investments of the Kingdom of Morocco.

Contracts for commercial credits for projects and operations carried out by other agents shall be concluded by them. When the Spanish Export Credit Insurance Company (CESCE) requires security for the use of such credits, that security may take the form, as appropriate, of a guarantee from the Ministry of Finance and Foreign Investments of the Kingdom of Morocco or of any other guarantee acceptable to CESCE.

Article VIII

The two Parties shall adopt suitable measures to ensure the continued promotion of investment and the establishment of joint enterprises. With this aim, the authorities of the Kingdom of Spain shall encourage direct Spanish investment in the Kingdom of Morocco.

The Instituto Español de Comercio Exterior (ICEX) and the Spanish Development Finance Company (COFIDES) shall promote cooperation between the competent bodies in the two countries, with a view to establishing joint enterprises. They shall provide Spanish enterprises with information on investment opportunities, transfer of technology and financial resources, including European Union programmes and other multilateral resources, and shall cooperate to that end with the competent authorities in the Kingdom of Morocco.

Article IX

The two Parties agree to continue and intensify:

Exchanges of businessmen's missions between the two countries;

Mutual participation in fairs and exhibitions organized in the two countries;

Close cooperation between their respective export promotion agencies, namely, the Centre marocain de promotion des exportations (CMPE) and the Instituto Español de Comercio Exterior (ICEX).

Article X

The two Parties agree to set up a joint follow-up committee, which shall meet alternately in the two capitals at least twice a year to consider all matters relating to the implementation of this Agreement.

This committee shall also determine the procedures for allocation of the credits provided for in this Agreement, in addition to the conditions and modalities of their use.

Article XI

This Agreement shall enter into force on the date on which the Parties inform each other that they have completed the requisite internal formalities and shall expire on 30 June

2001. Nevertheless, the credits provided for in this Agreement may be used, within the limits of the competence of the two Governments, from the date on which the Agreement is signed.

Credits approved as of 30 June 2001 shall remain in use until the operations concerned have been fully implemented.

The two Parties may agree, at an appropriate time, to extend the deadline for allocation of sums uncommitted at the close of the period established by this Agreement.

Done in Rabat on 6 February 1996 in the Arabic and Spanish languages, both texts being equally authentic.

For the Kingdom of Spain:

JAVIER GÓMEZ NAVARRO
ad referendum

Minister of Commerce and Tourism

For the Kingdom of Morocco:

MOHAMED KABBAJ

Minister of Finance and Foreign Investments

[TRANSLATION — TRADUCTION]¹

ACCORD DE COOPÉRATION ÉCONOMIQUE ET FINANCIÈRE ENTRE LE
ROYAUME D'ESPAGNE ET LE ROYAUME DU MAROC

Le Royaume d'Espagne et le Royaume du Maroc, dans le cadre du Traité d'Amitié, de Coopération et de Bon Voisinage du 4 juillet 1991,

Désireux de poursuivre le développement de la coopération économique et financière entre les deux pays, avec la participation active de leurs secteurs public et privé;

Animés de la volonté de joindre leurs efforts pour encourager le développement des deux pays dans le cadre d'une coopération globale durable et mutuellement bénéfique;

Souhaitant promouvoir les investissements et l'établissement d'entreprises dans les deux pays et encourager toute initiative visant l'augmentation des contacts entre entreprises espagnoles et marocaines;

Encouragés par les résultats obtenus grâce à l'application de l'Accord Cadre de Coopération Economique et Financière du 29 juin 1988;

Sont convenus de ce qui suit :

Article I

L'objet du présent Accord est de développer un programme global de coopération économique et financière pendant la période 1996-2001. Cette coopération sera réalisée moyennant des contrats et accords entre les organismes et entreprises des secteurs public et privé des deux pays.

Article II

Dans le cadre du présent Accord, le Royaume d'Espagne mettra à la disposition du Royaume du Maroc des facilités de financement pour un montant total de 150 milliards de pesetas minimum destinés à :

L'acquisition de biens et de services espagnols;

La réalisation de projets d'intérêt commun.

Ces facilités financières seront réparties comme suit :

Crédits du Fonds d'Aide au Développement (FAD) pour un montant de 60 milliards de pesetas;

Crédits à l'exportation aux conditions du Consensus OCDE pour un montant de 60 milliards de pesetas;

Et un montant additionnel non inférieur à 30 milliards de pesetas en crédits à l'exportation dans les conditions du Consensus OCDE, dont le chiffre constitue un minimum.

1. Translation supplied by the Government of Spain. — Traduction fournie par le Gouvernement espagnol.

Article III

Les crédits du Fonds d'Aide au Développement (FAD) objet de cet Accord seront répartis uniformément en tranches annuelles. Sous réserve des dispositions du paragraphe suivant, la disponibilité de chaque tranche sera en vigueur jusqu'au 31 décembre de l'année correspondante et jusqu'au 30 juin de l'an 2001 pour la dernière tranche. Le montant correspondant à l'année 1996 et non engagé au 31 décembre de la même année pourra être utilisé pendant le reste de la période de validité du présent Accord.

Au cas où les deux gouvernements auraient identifié un projet présentant un intérêt particulier et les disponibilités pour l'année correspondante seraient insuffisantes pour son financement, les deux parties étudieront la possibilité d'assigner un montant additionnel. Ce complément sera déduit des fonds prévus pour les autres annualités. Il pourra également être convenu qu'une partie ou la totalité de ce montant complémentaire soit constitué par des disponibilités de FAD étrangères à cet Accord, en fonction de l'existence de fonds disponibles dans les dotations annuelles prévues dans le Budget Général de l'État espagnol de l'exercice correspondant.

Article IV

Afin de favoriser l'exécution de projets à réaliser par le secteur privé et de faciliter le crédit aux petits et moyens projets et aux opérations de partenariat, on pourra établir des lignes de financement spécifiques dans le cadre des facilités prévues dans le présent Accord.

Article V

Les facilités prévues dans le présent Accord seront utilisées conformément aux modalités suivantes :

Crédits provenant exclusivement du Fonds d'Aide au Développement (FAD);

Crédits mixtes composés de crédit FAD et de crédit commercial dans les conditions du Consensus OCDE; et

Crédits commerciaux dans les conditions du Consensus OCDE.

Le financement de projets et de lignes de crédits spécifiques sera convenu, au cas par cas, entre les deux parties conformément aux normes internationales et aux engagements des deux pays en matière de crédit à l'exportation.

L'utilisation du crédit FAD se réalisera, dans la mesure du possible, selon la modalité de crédit mixte avec un taux de libéralité de 35%. Néanmoins, dans le but de maintenir une utilisation équilibrée des ressources de financement, les parties pourront convenir des modalités et des conditions (taux de mixage, taux d'intérêts, périodes de grâce et d'amortissement) les plus appropriés à chaque projet.

Article VI

Les accords relatifs aux crédits FAD seront conclus, pour la partie espagnole, par l'Institut de Crédit Officiel (ICO) et pour la partie marocaine, par le Ministère des Finances et des Investissements Extérieurs ou par toute autre entité marocaine désignée par ce dernier.

Les crédits FAD contractés par des entités marocaines différentes du Gouvernement du Royaume du Maroc bénéficieront de la garantie du Royaume du Maroc.

Article VII

Les crédits commerciaux destinés au financement de projets ou opérations à réaliser par l'État marocain feront l'objet d'accords qui seront conclus par le Ministère des Finances et des Investissements Extérieurs du Royaume du Maroc.

Les crédits commerciaux relatifs aux projets et opérations réalisés par d'autres opérateurs seront contractés par ceux-ci. Quand la Compagnie Espagnole de l'Assurance de Crédit à l'Exportation (CESCE) exige une garantie pour l'utilisation desdits crédits, celle-ci aura, selon les cas, soit la forme d'un aval du Ministère des Finances et des Investissements Extérieurs du Royaume du Maroc, soit de toute autre garantie satisfaisante pour le CESCE.

Article VIII

Les deux parties adopteront les mesures adéquates pour continuer à promouvoir les investissements et la création d'entreprises mixtes. À cet effet, les autorités du Royaume d'Espagne favoriseront les investissements espagnols directs au Royaume du Maroc.

L'Institut Espagnol du Commerce Extérieur (ICEX) et la Compagnie Espagnole de Financement du Développement (COFIDES) développeront la coopération entre les organismes compétents des deux pays en vue de la création d'entreprises mixtes. Elle donneront des informations aux entreprises espagnoles sur les possibilités d'investissement et de transfert de technologie et sur les sources de financement, y compris les programmes de l'Union Européenne et d'autres ressources multilatérales, en coopérant, à cet effet, avec les institutions compétentes du Royaume du Maroc.

Article IX

Les deux parties sont convenues de poursuivre et d'intensifier :

L'échange de missions d'hommes d'affaires entre les deux pays;

La participation réciproque à des foires et expositions organisées dans les deux pays; et

Une étroite coopération entre leurs organismes respectifs de promotion des exportations, à savoir, le Centre Marocain de Promotion des Exportations (CMPE) et l'Institut Espagnol du Commerce Extérieur (ICEX).

Article X

Les deux parties sont convenues de créer un Comité Conjoint de Suivi qui se tiendra, au moins, deux fois par an, alternativement dans les deux capitales, dans le but d'étudier toutes les questions relatives à l'application du présent Accord.

Ce Comité fixera également les procédures d'imputation des crédits prévus dans le présent Accord ainsi que leurs conditions et modalités d'utilisation.

Article XI

Le présent Accord entrera en vigueur à la date où les parties se seront communiquées la réalisation de leurs conditions internes nécessaires respectives à cet effet et expirera le 30 juin 2001. Néanmoins, les crédits prévus dans cet Accord pourront être mis en oeuvre, dans les limites des compétences des deux Gouvernements, à partir de la date de sa signature.

Les crédits approuvés au 30 juin 2001 continueront à être utilisés jusqu'à la réalisation complète des opérations correspondantes.

Les deux parties pourront convenir au moment pertinent de proroger le délai d'imputation des montants non engagés à la fin de la période fixée par le présent Accord.

Fait à Rabat, le 6 février 1996, en langues espagnole et arabe, les deux textes étant authentiques.

Pour le Royaume d'Espagne :

JAVIER GÓMEZ NAVARRO

"a.r"

Ministre du Commerce et du Tourisme

Pour le Royaume du Maroc :

MOHAMED KABBAJ

Ministre des Finances et des Investissements Extérieurs

